



وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

Ministry of Information and  
Communications Technology

**سياسة البيانات الحكومية المفتوحة**  
**Open Government Data Policy**

## CONTENTS

1. DEFINITIONS.....	1
2. INTRODUCTION .....	3
3. THE LEGAL FRAMEWORK .....	5
4. THE POLICY OBJECTIVES .....	6
5. “OGD” PRINCIPLES .....	7
6. HOW TO MAKE DATA PUBLIC .....	10
7. ROLES AND RESPONSIBILITIES .....	12

## المحتويات

١	١. التعريفات .....
٢	٢. المقدمة .....
٥	٣. الإطار القانوني.....
٦	٤. أهداف السياسة .....
٧	٥. مبادئ البيانات الحكومية المفتوحة .....
١٠	٦. كيفية إتاحة البيانات للعموم .....
١٢	٧. الأدوار والمسؤوليات .....

## (1) Definitions

## (١) التعريفات

Ministry	Ministry of Information and Communications Technology	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	الوزارة
Open Data	Data that can be freely accessed, used, re-used, and re-distributed by anyone, anywhere, and for any purpose, which is made available online in open format, with no legal encumbrances and does not contain sensitive / protected information in accordance with the law.	البيانات التي يمكن الوصول اليها بحرية، واستخدامها وإعادة استخدامها وإعادة توزيعها من قبل أي شخص وفي أي مكان ولأي غرض. والمتاحة من خلال شبكة الإنترنت بصيغة مفتوحة دون عوائق قانونية. ولا تحتوي على معلومات حساسة أو محمية بموجب القانون.	البيانات المفتوحة
Dataset	A comprehensive collection of interrelated and structured data corresponding to a particular subject that is available for public in accordance with any provision of law and is maintained on a computer system by or on behalf of an entity.	البيانات المترابطة والمنظمة التي تتصل بموضوع محدد متاح للعموم وفقاً لأحكام القانون ويتم حفظها في نظام محوسب من قبل جهة أو بالنيابة عنها.	مجموعة البيانات
Open Government Data ("OGD")	Data produced by the government and made available for all bodies, which is subject to disclosure under Law of Right to Access to Information No. 47/2007, and personal data protection law (when issued).	البيانات الصادرة عن الحكومة والمتاحة لجميع الجهات والخاضعة للإفصاح بموجب قانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٧. وقانون حماية البيانات الشخصية (عند صدوره).	البيانات الحكومية المفتوحة
Proactive Disclosure	Making a dataset available on the "OGD" platform for everyone before an individual requests it.	إتاحة مجموعة البيانات للجميع على منصة البيانات الحكومية المفتوحة قبل طلبها من أي فرد.	الإفصاح الاستباقي
Chief Information Officer ("CIO") Council	An executive council headed by the Director of Jordan e-Government Program/Chief Information Officer, the membership of IT senior managers currently responsible of Technology, ICT and/or e-Government roles in their respective agencies.	مجلس تنفيذي يرأسه مدير برنامج الحكومة الإلكترونية/ المدير التنفيذي لتكنولوجيا المعلومات، وبعضوية مدراء وحدات تكنولوجيا المعلومات في جهات حكومية محددة ذات علاقة.	مجلس المدراء التنفيذيين لتكنولوجيا المعلومات

The Steering Committee	A Committee chaired by the Minister of Information and Communications Technology, the membership of the concerned Ministers and Secretary-Generals.	لجنة وزارية يرأسها وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وتضم في عضويتها الوزراء و الأمناء العامين المعنيين في جهات حكومية محددة ذات علاقة.	اللجنة التوجيهية
Government Entity	Any ministry, governmental institution, formal public organization, public organization, authority, council, commission, municipality, wholly-owned government company or partially-owned government company with not less than 50% ownership.	أي وزارة أو دائرة أو مؤسسة رسمية عامة أو مؤسسة عامة أو هيئة أو مجلس أو سلطة أو بلدية أو شركة مملوكة بالكامل للحكومة أو التي تساهم فيها الحكومة بنسبة لا تقل عن (٥٠٪).	الجهة الحكومية
End users	Natural or Juridical persons who benefit from "OGD".	الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المستفيدين من البيانات الحكومية المفتوحة.	المستخدمين النهائيين
Unique Identifiers	Are reference numbers that are unique, used to identify individuals, entities, and locations and are used to identify Datasets to improve the quality and accuracy of information analysis.	هي عبارة عن أرقام مرجعية فريدة من نوعها. تستخدم لتمييز الأفراد أو الجهات أو المواقع وللتعريف بمجموعات البيانات والتمييز بينها لتحسين جودة ودقة عملية تحليل المعلومات.	الرموز المعرّفة
"OGD" Platform	An electronic system, on E-Government Portal, that enables "OGD" provision, utilization, and management.	منظومة إلكترونية على بوابة الحكومة الإلكترونية. تتيح تقديم البيانات الحكومية المفتوحة واستخدامها وإدارتها.	منصة البيانات الحكومية المفتوحة
E-Government Portal	Single electronic window for government electronic services: <a href="http://www.Jordan.gov.jo">www.Jordan.gov.jo</a>	نافذة إلكترونية واحدة يتم من خلالها توفير خدمات الحكومة الإلكترونية : <a href="http://www.jordan.gov.jo">www.jordan.gov.jo</a>	بوابة الحكومة الإلكترونية

## (2) Introduction

(2-1) Based on Jordan's Third National Plan 2016-2018, under the Open Government Partnership ("OGP") Initiative, commitment number (10), that stipulates to implement an "OGD" sources policy, through using technology in order to facilitate access to governmental information and increase government actions' transparency. The Jordanian Government seeks to facilitate access to data under the government's possession unless it is considered confidential information or a violation of privacy. Such information shall be offered freely and with no cost to its users according to a set of clear and precise principles in "OGD" policy ("The Policy").

(2-2) The role of Government is no longer limited to traditional government services provided to individuals and businesses; government has grown capable of contributing to community development and economic growth by exploiting the resources, capabilities and skills available, such as the enormous and valuable data collected and stored over the years in all vital sectors.

(١-٢) استنادا الى الخطة الوطنية الأردنية الثالثة للأعوام ٢٠١٦-٢٠١٨ وبموجب مبادرة شراكة الحكومات الشفافة. الإلتزام رقم (١٠). والذي ينص على تنفيذ سياسة مصادر بيانات حكومية مفتوحة من خلال استخدام التكنولوجيا لتسهيل الوصول الى المعلومات الحكومية وزيادة شفافية الأداء الحكومي. تسعى الحكومة الأردنية من خلال الوزارة الى تسهيل الوصول للبيانات التي تمتلكها الحكومة ما لم تكن بيانات سرية أو يعتبر الإفصاح عنها انتهاكا للخصوصية. سيتم توفير هذه البيانات وفقاً لمجموعة من المبادئ الواضحة والدقيقة المتضمنة في سياسة البيانات الحكومية المفتوحة «السياسة» بحرية ودون أن يتكبد المستخدمون أية تكلفة.

(٢-٢) لم يعد يقتصر دور الحكومات على تزويد الخدمات الحكومية التقليدية للأفراد والأعمال. بل تطورت الحكومات لتصبح قادرة على المساهمة في تنمية المجتمع والنمو الاقتصادي من خلال تسخير الموارد والإمكانيات والمهارات المتوفرة لديها كالتخزين الهائل والتمين من البيانات التي تم جمعها وتخزينها على مر السنين والمتعلقة بكافة القطاعات الحيوية.

(2-3) Making data available online for free and in an open format and sharing it allows civil society, business sectors, people and other relevant stakeholders to reuse and remix data for any purpose, and provides many opportunities for society to participate in decision-making, developing policies, bringing about transparency, efficiency and accountability, enhancing confidence in governmental performance and the public sector, raise awareness of government actions thus allowing people to keep track and contribute to those efforts, and providing opportunities for entrepreneurs and people to manifest potentials for creativity and innovation in developing various improved services, which may create new jobs and financial resources.

(2-4) The Jordanian Government is seeking through "The Policy" to provide online access to data possessed by government agencies. Unless a valid deemed confidential or in violation of privacy, such data is provided freely, timely and free of charge to its users pursuant to the conditions set forth in this document and in accordance with the law.

(٣-٢) إن إتاحة البيانات بشكل مجاني وتوفيرها بالصيغة المفتوحة عبر شبكة الإنترنت يسمح للمجتمع المدني وقطاع الأعمال والأفراد وأصحاب المصلحة المعنيين بإعادة استخدام هذه البيانات ودمجها لأغراض متعددة. وتوفر للمجتمع العديد من الفرص للمشاركة في عملية اتخاذ القرارات ورسم السياسات، وتحقيق الكفاءة والشفافية والمساءلة وتعزيز الثقة في الأداء الحكومي والقطاع العام والتوعية بالإجراءات الحكومية. مما يسمح للأفراد بالمتابعة والمساهمة في تنفيذ تلك الجهود. كما يوفر الفرصة للأفراد والرياديين لإظهار طاقات الإبداع والابتكار لديهم في تطوير خدمات مختلفة مما يوفر فرص عمل وموارد مالية جديدة.

(٤-٢) تسعى الحكومة الأردنية من خلال «السياسة» إلى إتاحة الفرصة للوصول عبر شبكة الإنترنت إلى البيانات التي بحوزة الجهات الحكومية باستثناء البيانات السرية أو التي يعتبر الإفصاح عنها انتهاكاً للخصوصية. وتوفير تلك البيانات للمستخدمين بحرية ودون أن يتكبد المستخدمون أية تكلفة وفقاً للقانون وتماشياً مع المبادئ المبينة في هذه الوثيقة.

### (3) The Legal Framework

### (٣) الإطار القانوني

The Policy shall be implemented while taking into account the laws and legislations applicable in the country and stipulated in Jordan law, most notably:

تطبق سياسة البيانات الحكومية المفتوحة مع مراعاة القوانين والتشريعات المطبقة في المملكة والمنصوص عليها في القانون الأردني. وتحديداً:

- (1) Telecommunications Law and its Amendments No. (13) of 1995. قانون الاتصالات رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ وتعديلاته.
- (2) Electronic Transactions Law No. (15) of 2015. قانون المعاملات الإلكترونية رقم (١٥) لسنة ٢٠١٥.
- (3) Electronic Crimes Law No. ( 27) of 2015. قانون الجرائم الإلكترونية رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٥.
- (4) Right to Access to Information Law No. (47) of 2007 قانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٧.
- (5) Protection of State Secrets and Documents Law No. (50) of 1971. قانون حماية أسرار ووثائق الدولة رقم (٥٠) لسنة ١٩٧١.
- (6) Implementation of Information Technology Resources in Government Institutions Law No. (81) of 2003 قانون توظيف موارد تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الحكومية رقم (٨١) لسنة ٢٠٠٣.
- (7) Personal Data Protection Law (when issued). قانون حماية البيانات الشخصية (عند صدوره).

## (4) The Policy Objectives

The purpose of this document is both to meet the informational needs of stakeholders, to fulfill commitment No.(10) in the Third Jordanian National Plan 2016-2018 under the Initiative of Open Government Partnership "OGP", and to achieve Sustainable Development Goals "SDGs" stipulated by the United Nations. In addition, "The Policy" aims to achieve the following:

تهدف هذه الوثيقة إلى تزويد أصحاب العلاقة بالمعلومات اللازمة لهم وكذلك الوفاء بالالتزام رقم (١٠) ضمن الخطة الوطنية الأردنية الثالثة للأعوام ٢٠١٦-٢٠١٨ بموجب مبادرة شراكة الحكومات الشفافة بالإضافة إلى السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المنصوص عليها من قبل الأمم المتحدة. كما تهدف «السياسة» إلى تحقيق ما يلي :

- (1) Transparency and Enhance confidence in the government's performance:
  - a. Building bridges of cooperation and mutual trust between the public sector and all other sectors in Jordan.
  - b. Upgrading government performance, efficiency and coordination between government entities.
  - c. Improving accountability of government institutions.
  - d. Better targeting of Government services.
- (2) Encouraging innovation in the provision of more responsive services important to people, pioneers, businesses and all relevant stakeholders.
- (3) Increase the participation of civil society in policy and decision-making process.
- (4) Social and Economic benefits:
  - a. Attracting new investors.
  - b. Stimulate the co-creation of public goods and services between government and non-government actors.
  - c. Reducing unemployment through providing tools that initiate new income resources.
  - d. Allow end users to utilize "OGD" for studies and statistical analysis.

- (١) الشفافية وتعزيز الثقة بالأداء الحكومي:
  - أ. بناء جسور التعاون والثقة المتبادلة بين القطاع العام وكافة القطاعات الأخرى في الأردن.
  - ب. رفع مستوى الأداء الحكومي والكفاءة والتنسيق بين الجهات الحكومية.
  - ت. تحسين مساءلة المؤسسات الحكومية.
  - ث. توجيه أفضل للخدمات الحكومية.
- (٢) تشجيع الابتكار في اتاحة مزيد من الخدمات التي تلبى احتياجات الأفراد والرياديين وقطاع الأعمال وجميع أصحاب المصلحة المعنيين.
- (٣) زيادة مشاركة المجتمع المدني في عملية رسم السياسات و اتخاذ القرارات.
- (٤) المنافع الاقتصادية والاجتماعية:
  - أ. جذب مستثمرين جدد.
  - ب. حفيز إنتاج السلع والخدمات العامة بصورة مشتركة بين الجهات الحكومية وغير الحكومية.
  - ت. تخفيض البطالة من خلال استحداث مصادر جديدة للدخل.
  - ث. السماح للمستخدمين النهائيين بالاستفادة من البيانات الحكومية المفتوحة في الدراسات والتحليلات الإحصائية.



## (5) "OGD" Principles

**First:** Government entities shall disclose and publish all data subject to disclosure in open formats, while recognizing the legitimate reasons regarding confidential and restricted access to certain information in line with legislation referred to in the "legal framework" section of "The Policy". The principle is that; all data is open by default unless marked as classified.

**Second:** Government data shall be considered open if it is made public in a way that complies with the following ten "OGD" principles and in accordance with the United Nations standards:

### (1) Completeness

Datasets released by the government should be as complete as possible, reflecting the entirety of what is recorded about a particular subject. All raw information, datasets and Metadata should be released to the public in accordance with the "legal framework" section of "The Policy".

### (2) Primacy

Government Entities are the primary source of data, with ability of providing details on how the data was collected and prepared to be published.

## (5) مبادئ البيانات الحكومية المفتوحة

**أولاً:** يتعين على الجهات الحكومية الإفصاح عن ما لديها من البيانات الخاضعة للإفصاح ونشرها بصيغة مفتوحة وبما يتوافق مع التشريعات المشار إليها في فصل (الإطار القانوني) في «السياسة» دون الإخلال بسرية تلك المعلومات أو القيود المفروضة على الوصول الي بعضها. مع الأخذ بعين الاعتبار الأسباب المشروعة فيما يتعلق بالنفذ السري والمقيد لبعض المعلومات. إن الأصل أن تكون كافة البيانات مفتوحة ما لم يتم تصنيفها.

**ثانياً:** وفقاً لمعايير مؤسسة صن لايت المعتمدة من قبل هيئة الأمم المتحدة. هنالك عشرة مبادئ ينبغي مراعاتها لكي تكون البيانات الحكومية المتاحة للعموم مفتوحة. وكما يلي:-

### (1) الأكمال

ان تكون مجموعات البيانات الصادرة عن الحكومة مكتملة قدر الامكان وتعكس جميع ما تم حفظه حول موضوع معين. وأن يتم كذلك اتاحة المعلومات الأولية ومجموعات البيانات والبيانات الوصفية للعموم بما يتوافق مع الإطار القانوني في «السياسة».

### (2) أولوية المصدر

تعتبر الجهات الحكومية هي المصدر الأولي للبيانات. مع إمكانية إعطاء تفاصيل عن الكيفية التي اتبعت لجمع البيانات وتحضيرها للنشر.

(3) Timeliness

Datasets released by the government should be available to the public as quickly as it is gathered and collected. Priority should be given to data whose utility is time sensitive. Real-time information updates would maximize the utility the public can obtain from the information to preserve the value of the data.

(4) Accessibility

Datasets released by the government should be as accessible as possible, with accessibility defined as the ease with which information can be obtained, whether through physical or electronic means for all end users.

(5) Machine Readability

Datasets released by the government should be machine readable, that can be downloaded, processed, and used by any open programs or technology, data should be stored in file formats that can be electronically processed, such as (CSV, XML).

(6) Non-Discriminatory

Any person can access the data at any time without having to identify him/herself or provide any justification for doing so, such as pre-registration requirements or not to allow access to data but through specific applications.

(٣) في الوقت ذاته

ان تكون مجموعات البيانات الصادرة من قبل الحكومة متاحة للعموم بالتزامن مع جمعها وتخصيلها. ويراعى إعطاء الأولوية للبيانات التي يعد الزمن فيها عاملاً حساساً في الاستفادة منها .

(٤) النفاذ

يُعرّف النفاذ بأنه مدى سهولة حصول جميع المستخدمين النهائيين على المعلومات. سواء بالوسائل المادية أو الإلكترونية. وعليه. ينبغي أن تكون مجموعات البيانات الصادرة من قبل الحكومة متاحة قدر الامكان .

(٥) قابلية القراءة آلياً

أن تكون مجموعة البيانات الصادرة من قبل الحكومة قابلة للقراءة آلياً. ويمكن تنزيلها واستخدامها ومعالجتها باستخدام أية برامج أو ملفات أو تقنيات مفتوحة. بحيث يكون تخزين البيانات في ملفات بصيغ يمكن معالجتها إلكترونياً مثل (CSV, XML).

(٦) غير تمييزية

اتاحة البيانات للنشر على نحو يسمح لأي شخص بالوصول اليها في أي وقت ودون الحاجة للتعريف عن نفسه أو تقديم أي تبرير للقيام بذلك. مثل متطلبات التسجيل المسبق. أو عدم السماح بالوصول الى البيانات الا عن طريق تطبيقات محددة فقط.

(7) Non-Proprietary

The data must be prepared for publication using open format, data access does not require specific software or programs that require licenses to be used, and that is, it can be used without any fees or costs.

(8) Licensing

Data is not subject to any copyright, patent, trademark or trade secret regulation. Reasonable privacy, security and privilege restrictions may be allowed.

(9) Permanence

"OGD" should remain online, with appropriate version-tracking and archiving over time.

(10) Usage Costs

The cost of identifying, exporting, confirming to the standards, and downloading the required datasets should be considered.

(٧) غير مُسجّل المُلْكِيَّة

يجب أن تكون البيانات مُعدّة للنشر بالصيغة المفتوحة. بحيث يمكن استخدامها بلا رسوم أو تكاليف. وأن لا يتطلب النفاذ إليها استخدام برامج من مصدر محدد لمعالجتها أو برامج تتطلب الحصول على رخص استخدام.

(٨) الترخيص

يجب أن لا تخضع البيانات لأنظمة حقوق الطبع أو الاختراع أو العلامات التجارية أو الأسرار التجارية. ويمكن السماح بتطبيق درجة معقولة من متطلبات الخصوصية والحماية وقيود الامتياز.

(٩) الديمومة

ينبغي إتاحة البيانات الحكومية المفتوحة على شبكة الإنترنت بصيغة نُسخ قابلة للتتبع مع إمكانية أرشفتها باستمرار.

(١٠) تكاليف الاستخدام

ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار تكلفة تهيئة مجموعات البيانات سواء تحديدها أو توزيعها أو تنزيلها أو معالجتها.

## (٦) كيفية إتاحة البيانات للعموم

### (6) How to make data public

#### (6-1) Data Inventory

(6-1-1) Government entities should conduct an inventory of existing data early in the process of development of their respective open data policy in order for the government and other stakeholders to be aware of the full potential dimensions of data release.

(6-1-2) Government entities should make the inventory public.

(6-1-3) An individual or group should be charged with oversight of the inventory to ensure its ongoing maintenance and accuracy.

#### (6-2) Mandate the use of unique identifiers

The use of unique identifiers within and across datasets improves the quality and accuracy of data analysis. Without unique identifiers, some analyses can become difficult or impossible since similar names may or may not refer to the same entities. Importantly, identifiers should be non-proprietary and public.

#### (6-3) Code sharing or publishing open source

Government entities should employ open source solutions whenever possible to enable sharing and to make the most out of these benefits.

#### (١-٦) جرد البيانات

(١-١-٦) ينبغي على الجهات الحكومية التي تمتلك مخزوناً من البيانات أن تقوم بعملية حصر لمخزون البيانات المتوفرة لديهم في مرحلة مبكرة من عملية إعداد إجراءات إتاحة البيانات للعموم. لكي تكون الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرون على بينة من الأبعاد والفوائد الكاملة لنشر البيانات.

(٢-١-٦) كما يتوجب على الجهات الحكومية إتاحة مخزون البيانات التي تم حصرها للعموم.

(٣-١-٦) يتوجب على الحكومة تكليف فرد أو مجموعة أفراد للإشراف على مخزون البيانات وضمان الدقة والصيانة المستمرة له.

#### (٢-٦) الرموز المعرّفة

يتوجب على الجهات الحكومية استخدام رموز فريدة من نوعها للتعريف بمجموعات البيانات والتمييز بينها لتحسين جودة ودقة عملية تحليل المعلومات. حيث أن غياب الرموز المعرّفة يُصعّب من إجراء بعض التحليلات ويجعلها شبه مستحيلة لأن الأسماء المتشابهة قد تشير أو لا تشير إلى ذات المؤسسات. والأهم من ذلك، يجب أن تكون الرموز المعرّفة المستخدمة غير مسجلة الملكية ومتاحة.

#### (٣-٦) المصدر المفتوح أو تشاركية الرمز

على الجهات الحكومية أن تستخدم حلولاً مفتوحة المصدر كلما كان ذلك ممكناً لتفعيل المشاركة والاستفادة إلى أقصى حد من الفوائد التي توفرها تلك الحلول.

#### (٤-٦) الرقمنة وتوزيع الأرشيف

بالإضافة إلى المعلومات المتاحة حالياً، تشجع الحكومة على توفير مواد أرشيفية حتى ولو بصيغة غير إلكترونية أو ستتوفر بصيغة إلكترونية في المدى القريب. حيث تشمل كل شيء ابتداءً من الموازنات القديمة أو محاضر الاجتماعات وانتهاءً بالصور والخرائط.

#### (6-4) Digitization and distribution of the archive

Digitization and distribution of archive can address not only information currently or soon to be available in an electronic format, but also un-digitized archival material. Examples include everything from old budgets or meeting minutes to photos and maps.

#### (٥-٦) موقع مركزي لنشر البيانات

تدرك الحكومة أن هنالك بوابات للبيانات ومواقع إلكترونية ماثلة يمكن أن تسهل عملية توزيع البيانات الحكومية المفتوحة من خلال توفير وسيلة للوصول للبيانات مع إمكانية إجراء بحث عن مجموعات البيانات. إلا أنه وفي أفضل حالاتها، تعمل هذه البوابات والمواقع الإلكترونية فقط على تعزيز التفاعل مع البيانات وإعادة استخدامها وتوثيقها. ستقوم الحكومة من خلال الوزارة بالعمل على إنشاء موقع مركزي لنشر البيانات الحكومية لتحقيق أهداف «السياسة» المشار إليها في الفصل (٤).

#### (6-5) Central Location to data publication

Government recognizes that data portals and similar websites can facilitate the distribution of "OGD" by providing an easy-to-access, searchable hub for multiple datasets. At their best, these portals or hubs promote interaction with and reuse of "OGD" and provide documentation for the use of information. The government, through the Ministry, will establish a central portal for the dissemination of open government data ("OGD") to achieve the objectives of the "The Policy" referred to in section (4).

## (7) Roles and Responsibilities

First: Chief Information Officer ("CIO") council

أولاً: مجلس المدراء التنفيذيين لتكنولوجيا المعلومات

- (1) Updating "The Policy" whenever is needed, keeping up with the best practices and future reviews for potential changes in this field.
- (2) Create and explore potential partnerships with national and international societies by signing Memorandums of Understanding "MOUs".
- (3) Create processes to ensure data quality, where data should be collected and disclosed based on the 10 principles mentioned previously.
- (4) Ensuring the provision of an "OGD" platform that provides but not limited to the following functions:
  - Uploading "OGD" by government entities.
  - Downloading data by end users for free.
  - The ability of end users to request new datasets by submitting an application form via "OGD" platform, with the ability to respond to the application.
  - Ensure the security of the platform in order to protect data.
  - Encourage the creation of mobile applications from the available "OGD".
  - Provide the ability to end users to let the government know, via "OGD" platform, when the data is incorrect.

- (١) تحديث «السياسة» كلما دعت الحاجة لذلك، ومواكبة أفضل الممارسات والرؤى المستقبلية للتغيرات المحتملة في هذا المجال.
- (٢) إنشاء واستكشاف شراكات محتملة مع الجمعيات المحلية والدولية من خلال توقيع «مذكرات التفاهم».
- (٣) اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان جودة البيانات التي تم جمعها والإفصاح عنها استناداً إلى المبادئ العشرة التي سبق ذكرها في هذه الوثيقة.
- (٤) التأكد من إنشاء منصة البيانات الحكومية المفتوحة التي ستؤدي عدداً من المهام من ضمنها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:
  - تحميل البيانات الحكومية المفتوحة من قبل الجهات الحكومية.
  - تنزيل البيانات من قبل المستخدمين النهائيين بشكل مجاني.
  - تمكين المستخدمين النهائيين من طلب مجموعات بيانات جديدة من خلال تقديم طلب عبر منصة البيانات الحكومية المفتوحة، وتوفير امكانية الاستجابة لطلبهم.
  - ضمان أمن المنصة من أجل حماية البيانات.
  - تشجيع إنشاء تطبيقات الهاتف المتنقل وذلك باستخدام البيانات الحكومية المفتوحة.
  - تمكين المستخدمين النهائيين من إخطار الحكومة في حال وجود خطأ في البيانات من خلال منصة البيانات الحكومية المفتوحة.

- (5) Suggest measures and legislations to enforce "The Policy". (٥) اقتراح الإجراءات والتشريعات اللازمة لتنفيذ «السياسة».
- (6) Raising awareness among government entities on criteria for preparing datasets and the importance of publishing such data. (٦) رفع مستوى الوعي بين الجهات الحكومية بمعايير تحضير مجموعات البيانات وأهمية نشرها.
- (7) Developing Plans for "OGD" disclosure, giving guidance on the priority of disclosure of "OGD" and setting appropriately ambitious timelines for implementation. (٧) تطوير خطط الإفصاح عن البيانات الحكومية المفتوحة، وتوفير الإرشادات حول أولويات الإفصاح عنها ووضع برامج زمنية طموحة لتطبيقها.
- (8) Developing plans for increasing usage of data. (٨) تطوير الخطط بما يضمن زيادة استخدام البيانات.

## Second: Government Entities

## ثانياً: الجهات الحكومية

- (1) Conducting data classification according to confidentiality, as "Normal", "Restricted", "Secret", or "Top Secret", in line with Law No. (50) of 1971 on Protection of State Secrets and Documents. (١) إجراء تصنيف للبيانات حسب سريتها ; «عادي»، «محدود»، «سري»، أو «سري للغاية». وفقاً لقانون حماية أسرار و وثائق الدولة رقم (٥٠) لسنة ١٩٧١.
- (2) Conducting an inventory of existing data early in the process of their respective open data policy development in order for the government and other stakeholders to be aware of the full potential dimensions of data release. (٢) إجراء عملية حصر لتخزون البيانات المتوفرة لديها في مرحلة مبكرة من عملية إعداد إجراءات إتاحة البيانات للعموم، لكي تكون الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرون على بينة من الأبعاد والفوائد الكاملة لنشر البيانات.
- (3) Preparing datasets treatable in accordance with the requirements of "The Policy" and in line with international standards for structuring datasets. (٣) تحضير مجموعات بيانات قابلة للمعالجة وفقاً لمتطلبات «السياسة» وبما يتماشى مع المعايير الدولية لهيكل مجموعات البيانات.
- (4) Uploading data to "OGD" platform. (٤) تحميل البيانات على منصة البيانات الحكومية المفتوحة.

(5) Ensuring that data releases will be ongoing and iterative process and that "OGD" will be regularly updated as it improves over time.

(6) Responding to all requests for new data coming through "OGD" platform.

#### Third: E-Government Steering Committee

(1) Reviewing the reports on the progress of implementing "OGD" disclosure plan presented by "CIO" Council.

(2) Approval of actions against Government departments not complying with "OGD" disclosure.

(3) Ensure availability of sufficient funding required for implementation.

#### Fourth: Joint Committee on "OGD"

The Joint Committee is a temporary committee that comprises of representatives from the private, public, academia, and civil society, who are represented according to the needs and nature of existing projects. Such committee will contribute to the following:

(1) Help create processes to ensure data quality. Data with accuracy and quality concerns should be adequately documented to avoid creating confusion or misinformation. Also, data should be regularly updated and permanent.

(5) التأكد من استمرارية وفاعلية نشر البيانات الحكومية المفتوحة وتحديثها وتطويرها بصورة منتظمة.

(6) الاستجابة من خلال منصة البيانات الحكومية المفتوحة لجميع طلبات الحصول على بيانات جديدة.

#### ثالثاً: اللجنة التوجيهية للحكومة الإلكترونية

(1) مراجعة تقارير سير العمل المقدمة من مجلس المدراء التنفيذيين لتكنولوجيا المعلومات حول تنفيذ خطة الإفصاح عن البيانات الحكومية المفتوحة.

(2) اقرار الإجراءات بحق الدوائر الحكومية التي لا تمتثل للإفصاح عن البيانات الحكومية.

(3) التأكد من وجود التمويل الكافي اللازم للتنفيذ.

#### رابعاً: اللجنة المشتركة للبيانات الحكومية المفتوحة

اللجنة المشتركة هي لجنة مؤقتة تضم ممثلين عن القطاع الخاص والعام والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني الممثلين وفقاً لإحتياجات وطبيعة المشاريع القائمة. وسوف تساهم هذه اللجنة فيما يلي:

(1) المساعدة في تطوير إجراءات لضمان جودة البيانات. حيث ينبغي توثيق البيانات الخاضعة لاعتبارات الدقة والجودة بشكل كافٍ لتفادي الأرباك وتوفير المعلومات الخاطئة. كما ويجب تحديث وإدامة البيانات بشكل منتظم.



- (2) Proposing mechanisms and standards for "OGD" dissemination in government entities.
- (3) Coordinating proper initiatives to encourage the use of "OGD" by individuals, the private sector, and civil society organizations, while raising awareness on the importance and way of using "OGD".
- (4) Preparing and building capacities related to "OGD" of relevant government entities and their partners, for example, through online courses, support centers, etc.

- (٢) اقتراح آليات ومعايير لنشر البيانات الحكومية المفتوحة في الجهات الحكومية.
- (٣) تنسيق المبادرات المناسبة لتشجيع استخدام البيانات الحكومية المفتوحة من قبل الأفراد والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. ورفع الوعي حول أهمية وطريقة استخدام البيانات الحكومية المفتوحة.
- (٤) إعداد وبناء القدرات المتعلقة بالبيانات الحكومية المفتوحة لدى الجهات الحكومية ذات الصلة وشركائهم. على سبيل المثال. عقد الدورات على الإنترنت. ومراكز الدعم... الخ.